الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.24

Distr.: General

9 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد براوزي . . . . . (ايطاليا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) تنمية الموارد البشرية (تابع)

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-22276

نظرا لغياب السيد اولهاي (جيبوتي)، تولى السيد براوزي (ايطاليا)، نائب الرئيس. رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/54/L.9 و L.10)

(د) تنمية الموارد البشرية (تابع)

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

مشروع قرار بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/C.2/54/L.10)

١ - **السيد تالبوت** (غيانا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال انه يركز الاهتمام على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تعتبر حيوية بالنسبة للعولمة.

مشروع قرار عن تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/C.2/54/L.9)

٢ - **السيد تالبوت** (غيانا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، واسترعى الانتباه إلى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥، على وجه الخصوص.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/54/98، A/54/175، A/54/358)

٣ - **السيد كابكتولان** (الفلبين): قال أن الشركات عبر الوطنية تستخدم استراتيجيات عالمية وتغيِّر أساليب الإنتاج لاستغلال فرص السوق، داخل الحدود الوطنية وخارجها، أكثر من أي وقت مضى. وأنه مما ينطوي على تناقض ظاهر أن خفض الحواجز التجارية للاقتصاد الكبير وزيادة الطابع الدولي لنظام الأعمال التجارية قد شجع تلك الشركات على السلوك المناهض للمنافسة وعلى التثبيت المصطنع للأسعار. ولاحظ ان البلدان المتقدمة النمو يمكنها التصدي لهذه المشاكل بشكل فعال، بيد أن الدول النامية تحتاج إلى مساعدة عاجلة في مجال تحسين قدراتها الوطنية على إدارة العولمة. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره (A/54/358، الفقرة ٤١)، فبينما أقرت البلدان المتقدمة النمو تقليديا بالحاجة إلى تهيئة بيئة عالمية داعمة، فإن عليها مسؤولية أكبر للقيام بذلك في عصر العولمة.

٤ - وتابع حديثه قائلا أنه، بالرغم من أن صندوق النقد الدولي أعد برامج سياسات للبلدان التي تعاني من مشاكل ميزان المدفوعات، فهذه البرامج لا تتفق أحيانا مع الإطار التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية. وأضاف أن

سياسات صندوق النقد الدولي تركز الاهتمام على تحسين الحساب الجاري للبلد، وهذا يمكن أن يتحقق بتقييد الواردات أو بتوسيع الصادرات. فإذا سعى بلد إلى توسيع الصادرات، يحتمل أن يستخدم تدابير تجارية من قبيل إعانات الصادرات، وهي محظورة بموجب الاتفاق الخاص بالإعانات والتدابير التعويضية. وإذا سعى إلى تقييد الواردات، عليه الحصول على موافقة منظمة التجارة العالمية، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا. ويتزايد احتمال الاختلاف بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في مجال تسوية المنازعات حيث أنه غير واضح إذا كان يمكن الطعن في توصيات صندوق النقد الدولي أمام منظمة التجارة العالمية.

٥ - وأكد أن هناك حاجة ملحة إلى تنسيق السياسات على الصعيد الدولي من أجل دعم جهود البلدان النامية في مجال التنمية، فالأمم المتحدة مؤهلة بشكل فريد للنهوض بأعباء القيادة الإرشادية لـ"العولمة ذات المضمون الإنساني"، كما لوحظ في التقرير.

٦ - **السيد ليرو** (النرويج): قال إن افتراض أن العولمة تعود بالفائدة على الجميع لم يثبت بعد؛ إذ أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد سواء داخل الدول أو فيما بينها، وان عددا كبيرا من البلدان الفقيرة تجتذب استثمارات أجنبية ضئيلة، ولا تملك قطاعا خاصا يتسم بالدينامية، وهي محرومة من منافع زيادة حصيلة الصادرات بسبب أعباء الديون الثقيلة ومحدودية الوصول إلى الأسواق. وأضاف أن الأزمة المالية الآسيوية قد أوضحت تحول السلطة من الحكومات إلى أسواق المال وجهـّات فاعلة أخرى ليس لها مسؤولية كبيرة تجاه الصالح العام، وإن تضاؤل أهمية الحدود الوطنية تهدد الهويـّات والتقاليد والثقافات الوطنية.

٧ - ومضى يقول أن البعض يدعو إلى الحمائية والعزلة في مواجهة أخطار من قبيل الأزمات المالية وتدهور البيئة وانتشار المرض والصراعات العنيفة والجريمة المنظمة والإرهاب. غير أن العديد من هذه التحديات كبير الحجم بحيث يتعذر على أي بلد التصدي لها وحده. وأضاف أنه متفق مع الأمين العام على أنه يجب أن تكون هناك إدارة أفضل للعولمة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل الاستفادة من منافعها بأقصى قدر ممكن وتقليل جوانبها السلبية إلى أدنى حد، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والهياكل العمرانية وتعزيز الإدارة الجيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٨ - وأكد أن العولمة لن تؤدي إلى جعل سيادة فـَرادى الدول زائدة عن الحاجة، بل إنها، على عكس ذلك، ستؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للتنمية الاجتماعية والشواغل البيئية. واستدرك قائلا انه يلزم، مع ذلك، وضع سياسات حكومية قوية لضمان وفاء الموارد المخصصة باحتياجات أشد المجموعات ضعفا.

٩ - وذكر أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة عليها أن تساعد على تشجيع مزيد من الاتساق في السياسات وبناء القدرات المؤسسية. وأضاف أن منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز عليها أيضا القيام بدور في كفالة استفادة جميع البلدان من التحرير. وقال أن تعزيز التعددية أمر أساسي، لاسيما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ومراقبة المخدرات وغسل الأموال والأنشطة غير المشروعة المتصلة بها. وختاما، أكد أن الأمم

المتحدة عليها الريادة في تعزيز الاستجابات الشاملة لعدة قطاعات لتحديات العولمة من خلال تعزيز الحوار والتعاون بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، وتنمية الشراكات الجديدة مع القطاع العام والمجتمع المدني.

١٠ - **السيد ليت** (صندوق الأمم المتحدة للسكان): قال إن اقتصادات الأسواق الحرة قد أدّت إلى زيادة العمالة ورفع مستوى المعيشة للجميع وإن كانت قد ولّدت معدلات متزايدة من الحرمان والتهميش بين الفقراء والمحرومين. وأضاف إن دراسة حديثة لصندوق السكان قد بيّنت أن الأزمة المالية الأخيرة قد أدت إلى نسبة أعلى في الانقطاع عن الدراسة، لاسيما بين الفتيات والفقراء؛ وإلى ارتفاع حاد في البطالة والعمالة الناقصة، خاصة بين النساء؛ وإلى زيادة هائلة في الفقر مع ما ترتب على ذلك من نتائج ملحوظة بالنسبة للصحة والتغذية؛ وإلى ضغط شديد على الشابات لممارسة التجارة بالجنس من أجل إعالة أسرهن؛ مما يعرضهن لخطر الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي؛ وكذلك إلى قيود شديدة في الميزانية أدت إلى تخفيض خدمات الصحة الإنجابية المتاحة وأدت إلى حالات حمل غير مرغوب فيها وحالات إجهاض غير مأمونة، ودفعت بعديد من الشباب إلى صفوف "الفقراء الجدد".

١١ - ولاحظ أن سياسات الاقتصاد الكبير يجب أن تكون مصحوبة بتدابير الحماية الاجتماعية لمنع تهميش الفقراء والمحرومين، خاصة النساء والأطفال، نتيجة لقوى السوق العالمية. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واصل العمل مع الحكومات، خاصة في أفقر البلدان، من أجل بناء القدرات وتوسيع الخيارات. غير ان التحدي بالنسبة لمجتمع المانحين يتمثل في ضمان عدم تحويل مسار الالتزامات الوطنية بأهداف برنامج العمل من خلال نقص الموارد.

١٢ - **السيدة هورميلا كاسترو** (كوبا): قالت انه، بالرغم من أن العولمة تنطوي على إمكانات هائلة من أجل التنمية والقضاء على الفقر، فانها وسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزادت من أوجه الغبن الاجتماعي. وأضافت أن النمو الاقتصادي قد بطوء في العالم النامي: ذلك أن ٩٠ في المائة من تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية مركزة في ٢٠ دولة فقط؛ وأن الفقر أصبح أوسع انتشارا؛ ويتحكم خُمس سكان العالم في ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم؛ بينما تمثل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهم ١٩ في المائة من سكان العالم، ما يقرب من ٩١ في المائة من جميع مستخدمي الشبكة العالمية (الإنترنت).

١٣ - ولاحظت ان العولمة نتاج صنع القرارات من جانب الإنسان وهي معرضة للتلاعب من قبل قوى متقلبة الأطوار وغير منطقية وإن كانت إنسانية بنفس المقدار، من أجل فرض إيديولوجيات اقتصادية من الشمال على البلدان النامية، دون أن تكون لهذه الإيديولوجيات صلة كبيرة باحتياجات ومصالح تلك البلدان، بل قد تكون لا صلة لها بها على الإطلاق.

١٤ - وأردفت قائلة أن هناك في الحقيقة، حاجة إلى تنسيق أفضل في مجالات التجارة والمال والتكنولوجيا والبيئة، ولكن، في الواقع، أن السياسات والنظم الحالية وضعتها وتواصل وضعها البلدان الصناعية. فمن الواضح أن اتفاقات جولة أوروغواي في صالح البلدان المتقدمة النمو، وأن عمليات صنع القرار لمؤسسات بريتون وودز

في أيدي البلدان الغنية، وأن الشركات عبر الوطنية في الشمال هي التي تقرر النظم والقواعد والمعايير التي تحكم الأعمال التجارية والأسواق المالية.

١٥ - ولاحظت أن مؤسسات بريتون وودز قد سلمت بأن الأسواق لا يمكن أن تكفل، وحدها، العدالة أو التقدم الاجتماعي، وإن كانت القرارات التي اتخذتها تلك المؤسسات مؤخرا توضح أن البلدان النامية لم يسمح لها بعد بالمشاركة في إقرار السياسات العالمية وأن ما أطلق عليه تسمية إصلاح الهيكل العالمي لا ينطوي إلا على تدابير مخففة ولا يفعل شيئا لمعالجة جذور المشكلة إذ يجب أن تكون آراء واحتياجات جميع البلدان النامية، وليس التي تختارها مجموعة السبعة فقط، ممثلة على أساس مستمر في الآليات العالمية لصنع القرار.

١٦ - وأكدت أن الأمم المتحدة عليها القيام بدور هام في ضمان عدم اقتصار العولمة على تعزيز مصالح البلدان الصناعية. بل ينبغي وضع سياسات أكثر اتساقاً، تُقرَّر على أساس توافق عام في الآراء، مع مراعاة ضرورة احترام مبدأ السيادة وضمان المرونة في السياسات التي تؤثر على البلدان النامية، خاصة في مجالات مثل إدارة تدفقات رأس المال واختيار نظام حساب رأس المال.

١٧ - **السيد شن غوفانغ** (الصين): قال أن الأزمة المالية الآسيوية قد أثبتت أن أوجه التفاوت الناجمة عن العولمة تحتاج إلى تصحيح عن طريق إصلاح آلية الإدارة العالمية. ولكن ما قيل للبلدان النامية في المنتديات الدولية المعقودة مؤخرا، هو أنه يلزمها تحسين الإدارة والأخذ بأسلوب ديمقراطي في صنع القرارات وصياغة سياسات سليمة للاقتصاد الكبير على الصعيد الوطني. وهذه هي قضايا هامة في الواقع، ولكن، لا يقل عنها أهمية، اتخاذ تدابير مماثلة على الصعيد العالمي. ولكن لم تتخذ إجراءات في هذا الصدد، مع الأسف. فالإدارة الوطنية لا معنى لها دون الإدارة العالمية الفعالة في عالم تسوده العولمة، والمنتديات العالمية عليها أن تركز الاهتمام على القضايا العالمية.

١٨ - وأكد أن الصين ترى أن الإدارة العالمية تحتاج إلى منظور عالمي، وليس غربياً. ذلك أن عملية العولمة مدفوعة بالأسواق حتى الآن، ولذلك فهي غير منصفة بطبيعتها. وقال أن البلدان المتقدمة النمو هي التي تقرر سياسات وقواعد اللعبة، دون مراعاة لشواغل البلدان النامية. وأضاف أنه لا ينبغي السماح لهذه الحالة بالاستمرار. فيجب أن تكون هناك مشاركة كاملة من أغلبية البلدان عند صياغة سياسات الاقتصاد الكبير وقواعده، وينبغي سماع آراء تلك البلدان وإيلاء مصالحها المراعاة الواجبة. فلا يمكن وضع برنامج يقصد تحقيق منافع حقيقية للبلدان النامية إلا على ضوء الظروف السائدة في البلدان النامية، ولا يجوز لعدد صغير من البلدان إقرار برنامج تم فرضه على البلدان النامية.

١٩ - ولاحظ أن العولمة تثير أيضا تساؤل فيما إذا كان عالم المستقبل سيكون موحدا أو متنوعا. فالصين يؤكد أن عالما موحدا يعتبر مستحيلا ومخالفا للمبادئ الموضوعية. فتنوع العالم وروحه الديمقراطية لا يتحققان إلا عن طريق تطوير التنوع والعولمة على التوازي.

٢٠ - واختتم حديثه قائلا أن الأمم المتحدة عليها إجراء دراسة ومناقشة متعمقتين لعملية العولمة، وإبقاء أثر العولمة على البلدان النامية قيد المراقبة المستمرة. كمسألة ذات أولوية، مع تقديم السياسات والتدابير اللازمة للتعامل مع هذه العملية.

٢١ - **السيد نيكولسكو** (رومانيا): قال إن هناك حاجة إلى زيادة الاتساق في السياسات وبناء القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأن الأمم المتحدة عليها أن تقوم بدور مركزي في التصدي لقوى العولمة، ذلك أن التعاون المتعدد الأطراف يعد أمراً أساسياً.

٢٢ - ومضى يقول إن من أهم التحديات كفالة توفر منافع العولمة لجميع البلدان، لأن قوى السوق، وحدها، لا تستطيع أن تحقق هدف العولمة "ذات المضمون الإنساني". وأضاف أنه لا يمكن التعامل مع العديد من العمليات عبر الوطنية التي تولدها العولمة بواسطة السياسات المحلية فقط، بل يلزم اتخاذ إجراءات متضافرة على المستوى العالمي مما يتطلب مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف. وأعرب عن تأييد رومانيا للملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (A/54/358، الفقرة ١١) ومؤداها أن العولمة بمعزل عن تعددية للأطراف تتسم بالصلابة والفعالية تؤدي لا محالة إلى نشوب أزمة، وإلى الاستنتاج بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور رئيسي في تحديد إطار نظام أقوى للتعاون المتعدد الأطراف.

٢٣ - وتابع حديثه قائلا أن الأمم المتحدة تتستطيع أن تقوم بدور قيادي بالترويج لرؤية أوسع نطاقا للتنمية البشرية تركز الاهتمام على ترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأضاف أن وفده متفق مع الأمين العام على أن العمل الإنمائي للأمم المتحدة يجب أن يركز الاهتمام بدرجة أكبر على الاستجابة لتوأمي تحديات العولمة وهما: الحاجة إلى زيادة اتساق السياسات وبناء القدرات المؤسسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية (A/54/358، الفقرتان ٤٧ و ٤٨). ويرحب أيضا باقتراح إنشاء فرقة عمل تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في طرق وسبل تعزيز ترابط السياسات والتغييرات المؤسسية ذات الصلة، وباقتراح تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعميق حواره مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٢٤ - وذكر انه ينبغي توجيه المساعدة الدولية نحو رعاية بناء القدرات الوطنية فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات. ذلك أن تمتع البلدان الكامل ومشاركتها الفعالة في شبكة المعلومات العالمية أمر حاسم. وقال أن رومانيا تؤيد فكرة أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جدوى إنشاء فريق خبراء للاضطلاع بجهد عالمي لتعزيز إدماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤). وفي الختام، أعرب عن اهتمام رومانيا بتعزيز التعاون الدولي لمناهضة الظواهر السلبية التي تفاقمت نتيجة للعولمة عن طريق اعتماد معايير متعددة الأطراف ووضع مشاريع متعددة الأطراف للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٥ - **السيد ليسك** (منظمة العمل الدولية): قال انه يوافق على أن التدابير السياسية المتسقة والشاملة فقط، المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، يمكن أن تكون فعالة في التصدي لتحديات العولمة. وأضاف أن تزايد العولمة يشكل تحديا جادا أمام تحقيق هدف العمالة الكاملة؛ فمشكلة العمالة العالمية قد ازدادت تعقيدا بسبب

الآراء الليبرالية الجديدة التي تشير إلى أن التحرر الاقتصادي الخالص يعتبر حيويا للنمو والرخاء في جميع أنحاء العالم، وتعتبر محاولات تنظيم أسواق العمل وترويج معايير جوهرية للعمل، محرفة أساسا ومعوقة لأداء الأسواق بكفاءة.

٢٦ - ولاحظ أن جميع البلدان لها مصلحة مشتركة قوية في العمل معا وبالتعاون مع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية والتجارية الدولية، للحد من خطر عدم الاستقرار وإنعاش النمو وتشجيع عوامل الإنصاف الاجتماعي. وقال أن منظمة العمل الدولية ترحب بالتطورات من قبيل أوجه إصلاح مرفق التكيف الهيكلي المعزز في صندوق النقد الدولي والمبادرة الخاصة بالديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتابعة للبنك الدولي؛ لأنها تزيد من الأهمية التي يلقاها البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية وتجعل الحد من الفقر الهدف الرئيسي لسياسات التنمية. وترى المنظمة أيضا أنه ينبغي الاهتمام بصورة خاصة بإنشاء وصيانة شبكة ملائمة للآمان الاجتماعي من أجل الذين يحتاجون إلى حماية. وقال إن الحوار الاجتماعي بمشاركة الحكومة وشركائها الاجتماعيين في المجتمع المدني يعتبر ذو أهمية حاسمة سواء كهدف، في حد ذاته، أو كسبيل لضمان الإنصاف وصوغ وتنفيذ السياسات الاقتصادية بصورة فعالة. وأكد ضرورة التشديد على أهمية السياسات العمالية والاجتماعية، لأن جوانب الضعف في السياسات والمؤسسات العمالية تشكل عقبات في سبيل تحقيق منافع العولمة وتقوض قدرة البلدان النامية على التعامل مع سـُقاطة الأزمات المالية والاقتصادية.

٢٧ - وانتقل إلى مسألة تنمية الموارد البشرية، فقال إن منظمة العمل الدولية ترى أن هناك حاجة ملحة إلى إقرار سياسات نشطة لسوق العمل لمساعدة العمال على التعامل مع تزايد مشاكل فقدان الوظائف ونقلها. وقال إن برامج التدريب وإعادة التدريب، والمساعدة في البحث عن وظائف وإسداء المشورة في المجال المهني والحصول على معلومات جيدة عن سوق العمل تعتبر كلها أساسية. وأضاف أن دور السياسة الاجتماعية يجب أن يمتد إلى ما يتجاوز مجرد حفظ النفقات الاجتماعية أو حماية المجموعات الضعيفة في أوقات الأزمات الاقتصادية. وأن هناك حاجة ملحة إلى تطوير وتعزيز مؤسسات لسوق العمل وآليات دائمة للحماية الاجتماعية؛ وأكد ضرورة أن تكون هذه التدابير مصحوبة بإجراء في اتجاه التنفيذ الموضوعي العام للمعايير العمالية الأساسية.

٢٨ - **السيد لارين** (شيلي): قال أن العولمة كظاهرة اجتماعية لها آثار إيجابية - من أمثلتها الديمقراطية واقتصاد السوق - وتجلب أيضا مخاطر من حيث الجريمة الدولية، وانتشار المرض، وتوحيد الثقافات. وأضاف أن تأثيرها الحاسم يظهر في اقتصاد السوق العالمية وهو الآن اقتصاد سوقي. ولاحظ أن اقتصاد شيلي مفتوح، بالضرورة، على العالم الخارجي، نظرا لصغر حجمه، وان بلده يحبذ ويؤيد العولمة من الناحية الاقتصادية.

٢٩ - وأكد أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة قد أوضحت، مع ذلك، ضعف البلدان النامية أمام التغييرات في التدفقات المالية الدولية وحذرت من أوجه الضعف الهامة في النظام. وقال أنه يلزم إجراء إصلاحات هامة في الهياكل الدولية من أجل تحقيق التكامل المالي الدولي الذي يعود بالنفع على الجميع، ويلزم كذلك القيام بجهود جادة

على الصعيد الوطني لضمان أن يحقق الانفتاح المالي منافع من حيث النمو والتنمية. وقال أن التجربة أثبتت أهمية الاستقلال الوطني في هذا المجال.

٣٠ - ومضى يقول أنه على الرغم من ان النظام الذي تشرف منظمة التجارة العالمية عليه قد تعرض لانتقادات، فانه يعمل، بصورة عامة، لصالح الجميع، رغم الفشل في إدماج القطاع الزراعي في تحرير التجارة وتزايد إساءة استعمال تدابير مكافحة الإغراق. وأضاف أن هناك مخاوف من ارتفاع البطالة في حالة عدم السماح للبلدان بحماية صناعاتها من المنافسة الخارجية؛ وذكر أنه سيتعين التصدي لهذا التحدي في الجولة المقبلة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٣١ - ولاحظ أن انفتاح التجارة الدولية، شأنه شأن الانفتاح المالي، لا يعتبر استراتيجية ناجحة إلا إذا كان مصحوبا بسياسات الاقتصاد الكبير وحوافز الاستثمار. واختتم حديثه قائلا أنه ينبغي النظر في تحديات العولمة على ضوء الانتقادات التي مفادها أن التوازن بين السياسة والسوق قد اختل وتحول في اتجاه السوق بشكل مفرط. وأنه سيلزم إيجاد صيغ لتكييف "دولة الرفاهية" لشروط العولمة والاعتماد المتبادل.

٣٢ - **السيد أداوا** (كينيا): تكلم أيضا باسم جمهورية تانزانيا المتحدة وأوغندا، فقال أن العولمة عملية لا رجعة فيها تنطوي على أخطار وتحديات جادة، وكذلك على فرص لجميع البلدان، وإن كان ذلك بطرق غير متساوية. وأضاف أنه من المؤسف أنها جلبت لكثير من البلدان النامية، لاسيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تقلبات شديدة وعرَّضتها لصدمات خارجية سلبية؛ وأضاف أن بلدان عديدة عانت من الآثار المعاكسة للأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة الناشئة عن مضاربات التجارة بالعملات وتحركات قصيرة الأجل لكميات هائلة من رؤوس الأموال داخل البلدان وخارجها.

٣٣ - وذكر أن العولمة يمكن أن توفر أساسا للنمو الدائم والمنصف على الصعيدين الدولي والوطني، إذا تم استغلالها وإدارتها على نحو ملائم. ذلك أن هناك حاجة واضحة إلى إنشاء إدارة فعالة تركز الاهتمام على الأخذ بالديمقراطية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية؛ وإلى نظرة متكاملة لقضايا التجارة والمال والتنمية من جانب المؤسسات الدولية، وإلى إصلاح الهيكل المالي الدولي؛ وإلى معالجة مشكلة التهميش من خلال سبل أفضل للوصول إلى الموارد والأسواق والعلم والتكنولوجيا. وذكر أن مؤسسات التجارة الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف عليها أن تراعي إطار السياسات المعتمد من الأمم المتحدة، وضمان أن تكون سياساتها مستجيبة لاحتياجات وأهداف التنمية للبلدان النامية. وأضاف أن تزايد العولمة والاعتماد المتبادل يتطلب آلية منصفة وفعالة لتنسيق السياسات المتعددة الأطراف للاقتصاد الكبير، تسمح بمشاركة أكبر من جانب البلدان النامية، وتضع احتياجاتها وشواغلها في الاعتبار. وهنا، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام ومركزي.

٣٤ - ولاحظ أن الجولة المقبلة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية يجب أن تركز الاهتمام على قضايا التنفيذ، وينبغي، على وجه الخصوص، أن تركز الاهتمام على الوصول المجدي إلى الأسواق، وعلى القصور في تنفيذ تدابير المعاملة الخاصة والمتمايزة لصالح أقل البلدان نموا، حتى الآن.

٣٥ - وأكد أن الشراكة العالمية الجديدة الحقيقية، التي يدعمها شركاء ثنائيون ومتعددو الأطراف في التنمية، يمكن أن تلعب دورا هاما في نجاح عملية التنمية في البلدان النامية، لاسيما في أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. وأضاف أن على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن يوفر الموارد الجديدة والإضافية المطلوبة من أجل القضاء على الفقر. ولاحظ أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأنه يجب أن تستثمر تدابير تخفيف عبء الديون في مشاريع إنمائية لها الأولوية ومقومات البقاء وتستهدف التصدي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على الفقر.

٣٦ - وأكد أن بلدان منطقة شرق أفريقيا ملتزمة تماما باستخدام إمكانات العولمة والاعتماد المتبادل في مجال التنمية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المطرد. وأضاف أنها ملتزمة أيضا بالتصنيع بوصفه أداة لتحقيق تلك الأهداف.

٣٧ - ولاحظ أن البلدان النامية والمتقدمة النمو، بالمثل، تسعى إلى الإنتفاع من تزايد التعاون والتكامل والانفتاح مع تقليص الأخطار بالنسبة لاقتصاداتها. وأضاف أن بلدان شرق أفريقيا الثلاثة تولي أهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على هذا الأساس. وقال أنها عازمة على رفع مستوى ترتيبات التعاون في شرق أفريقيا بين أوغندا وتنزانيا وكينيا إلى جماعة لشرق إفريقيا على نطاق كامل.

٣٨ - وذكر ان الأضرار الناتجة عن العولمة والاعتماد المتبادل جعلت إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وأن البلدان النامية ينبغي أن تشارك في القرارات بصروة كاملة، كمسألة ذات أولوية، وهذا يشمل القرارات المتعلقة بإصلاح نظم وإجراءات التجارة والهيكل المالي الدولي، في حالة عدم قيام هذه النظم والإجراءات بدعم تطلعاتها الإنمائية.

٣٩ - **السيد فالديفييسو** (كولومبيا): قال إن بلده قبل تحديات العولمة وأن لديه، في الوقت الحالي، قطاعا خاصا مزدهرا ودولة تأخذ باللامركزية ومشاركة متزايدة من المجتمع المدني. ومع ذلك، فقد أدى الصراع الداخلي إلى تخفيض كبير في مجموعة الموارد المالية والبشرية اللازمة للنمو الاقتصادي، وأدى الاقتصاد السري الناتج عن الاتجار بالمخدرات إلى اختلالات كبيرة في البيانات الاقتصادية وكذلك في المؤشرات الاجتماعية. وأضاف أن البلد تأثر بالتقلبات الشديدة في الأسواق المالية العالمية واضطر إلى إجراء عمليات عنيفة للتكيف الهيكلي، بتكلفة باهظة على السكان.

٤٠ - ولاحظ أن أفضل طريقة للتصدي للتحديات المختلفة التي تطرحها العولمة هي النظر في النهج المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة بصورة شاملة. وأن البلدان التي قامت بدور قيادي في عملية العولمة تمكنت من ذلك لأن لديها الأسواق الكبيرة والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنظم المالية المتطورة، والقدرة على تثبيت أو زعزعة استقرار تدفقات رأس المال والاستثمارات. ولذلك، عليها أن تتحمل مسؤوليتها بالتعاون مع البلدان التي لا تتوفر لديها هذه المزايا الاقتصادية. وأوضح أنه، حيث أن العولمة والاعتماد المتبادل يؤثران على بعض

الجوانب من سيادة الدولة، فتلزم مناقشة هذه القضايا في محفل متعدد الأطراف. ولهذا السبب، يعتبر تحديث وإصلاح هيكل النظام المالي الدولي أمرا حيويا لضمان مراعاته لمصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية. وأكد أن الأمم المتحدة عليها القيام بدور أساسي في ذلك المسعى، وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يواصل تشجيع المزيد من الحوار بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولذلك، فإن كولومبيا تؤيد إنشاء فرقة عمل لتعزيز هذا الحوار.

٤١ - وقال أن وفده يؤيد الاقتراح الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ومؤداه أن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز دراسة دولية عن الثغرات التنظيمية، ولاسيما بالنسبة للقروض السابقة القصيرة الأجل، والتدفقات الانعكاسية وأنشطة أموال التغطية.وأضاف أن وفده يؤيد أيضا إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لتركيز الاهتمام على تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال شبكات تكنولوجيا المعلومات.واختتم بقوله، أن إنشاء آليات التعاون أمر حيوي لمكافحة الآثار السلبية للعولمة، لاسيما تأثير المخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال. وأن حكومته ملتزمة بمكافحة هذه الظواهر وإن كانت تؤمن أن من العدالة أن يتحمل المجتمع الدولي كله جزءا من مسؤولية التصدي لهذه المشاكل، التي تعتبر عالمية، في نهاية المطاف.

٤٢ - **السيد المنتصر** (اليمن): قال أن فشل الاقتصادات المركزية والأخذ بفكرة اقتصاد السوق الحرة، على نطاق عام، توافقا مع نهاية النظام الثنائي الأقطاب والانفجار التكنولوجي الذي حطم الحواجز الوطنية، وقضى فعليا على المفاهيم التقليدية للسيادة الوطنية والاستقلال في صنع القرارات الاقتصادية. وأضاف أن وفده يشيد بمحاولات الأمم المتحدة أن تنظر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة. وأن تبادل الآراء بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز يعتبر تطورا إيجابيا للغاية.

٤٣ - ومضى يقول أن العولمة تمثل فرصة وتحديا معا، يجب أن تقابل بالتعاون بين المؤسسات الدولية والبلدان النامية. وأضاف أن هذا التعاون يعتبر حيويا، حتى يتم إدماج اقتصادات أقل البلدان نموا، بصورة خاصة، في الاقتصاد العالمي. ولاحظ أن، من بين القضايا الهامة التي ينبغي معالجتها في سياق ذلك التعاون، تحسين آليات الإنتاج والتسويق، والهياكل الأساسية الاقتصادية والمالية، وتقديم الدعم للقطاع الخاص ولدوره في التنمية ونقل التكنولوجيا. وأكد أن اليمن تتعاون مع مؤسسات بريتو وودز في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح المالي والإداري. وأن العولمة يمكن أن تقدم فرصا هائلة للنمو في ظل الظروف السليمة.

٤٤ - **السيد برادان** (بوتان): قال أن توسع الشركات عبر الوطنية أو المتعددة الجنسيات وتأثيرها الهائل من أهم مميزات العولمة. فهذه الشركات تظل لها جنسية بطبيعة الحال وهي تعزز مصالح بلدان منشأها مما ينطوي على ضرر للبلدان المضيفة في بعض الأحيان. ويتمثل هدفها الأساسي، بالطبع، في تحقيق أرباح للمساهمين؛ بينما يفيد ما يتصل بذلك من استثمارات ونقل التكنولوجيا الكثير من البلدان النامية من خلال إنشاء الوظائف وتعزيز التجارة. واستدرك قائلا أن كثير من البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على منع هذه الشركات من إحداث اضطرابات في مجتمعاتها، سواء بعلم منها أو بدون علم. وبالتالي، يجب تزويد البلدان النامية بالأدوات اللازمة

لتوجيه أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بشكل يعود بالفائدة المتبادلة. وعليها أن تعمل ضمن إطار دولي يحترم المصالح الحيوية للبلدان الأضعف.

٤٥ - وتابع حديثه قائلا أن هناك اتفاق متزايد، في المناقشات الجارية بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي، على عدم وجود حاجة إلى مؤسسات جديدة، بل إنه يجب تكييف المؤسسات الموجودة بحيث تراعي الأهداف الأوسع نطاقا للتنمية في المجتمع الدولي. وذكر، في هذا السياق، أن وفده يؤيد اقتراح بشأن إجراء دراسة دولية عن الثغرات التنظيمية، لاسيما فيما يتعلق بالتدفقات الانعكاسية وأنشطة أموال التغطية. وأضاف أن هناك قضية أخرى أمام المجتمع الدولي وتتمثل في تعزيز الأثر الإيجابي للعولمة بحيث تعود بالفائدة على الأغلبية الفقيرة مع خفض نتائجها الضارة على البلدان النامية إلى أدنى حد ممكن؛ أو بعبارة أخرى، كيف يمكن تحويل العولمة إلى قوة إيجابية حقيقية، وخاصة بالنسبة لأفقر الشعوب في العالم.

٤٦ - وذكر أن وفده يرى أنه يجب إيلاء أعلى أولوية للفقر المدقع في البلدان النامية. وأنه ينبغي تنفيذ قرارات والتزامات أهم المؤتمرات العالمية للتسعينات بمزيد من العزم من خلال نهج متكامل، تحقيقا لتلك الغاية. وأضاف أنه سيلزم الأخذ بنُهج مماثلة لتنمية الهياكل الأساسية، خاصة في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، حتى لا تترك تلك البلدان على هامش العولمة. وأكد أيضا ضرورة مراعاة الثقافات أثناء هذه العملية.

٤٧ - وبيَّن أنه لا ينبغي أن تعتبر هذه المقترحات مطالب من جانب واحد للبلدان النامية. ذلك أن العولمة لها منافع هائلة للبلدان المتقدمة النمو والشركات المتعددة الجنسيات، وأن هذه المنافع تزداد حجماً إذا تعاونت البلدان النامية في هذه العملية بوصفها تخدم الصالح العام.

٤٨ - وفي الختام، أكد أنه لا ينبغي التخفيف من مسؤوليات البلدان النامية التي عليها أن تحقق الاستقرار في أقاليمها وتعيد النظر في تشريعاتها ونظمها المالية بحيث تسمح للمشاريع التجارية الخاصة والمجتمع المدني بالعمل بصورة مجدية وفعالة. ذلك أن العولمة يجب أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف، في نهاية المطاف.

٤٩ - **السيد باعمر** (عمان): قال أن هناك علاقة وثيقة جدا بين العولمة والتنمية. فبينما تقدم العولمة عديدا من الفرص الجديدة، فهي تطرح أيضا تحديات جديدة أمام البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأضاف أن من الصعب على تلك البلدان أن تدمج اقتصاداتها في النظام العالمي الجديد، وأن العولمة كانت لها آثار سلبية على التجارة والنمو الاقتصادي. وعرَّضت كثيرا من البلدان النامية لخطر التهميش. ولذلك، يعتبر التوصل إلى سبل لتجنب الآثار السلبية للعولمة ومساعدة البلدان التي تتعرض اقتصاداتها لأشد الأخطار من الأمور الأساسية. وذكر أن زيادة المعونة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية قد تكون من أكثر الطرق فعالية للقيام بذلك. وأنه يجب إيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وإدماج البلدان النامية في النظام العالمي الجديد.

٥٠ - ومضى يقول أن الأمم المتحدة على صواب في تركيز الاهتمام على أهمية تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن أساليب التعامل مع التغييرات الجارية في الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه يجب أن يكون هناك تبادل حر

للبيانات الاقتصادية والمالية وأن تراعى الشفافية من أجل تجنب الكوارث من قبيل ما أصاب الأسواق الآسيوية في السنوات الأخيرة. وحث المجتمع الدولي على الأخذ بنهج جديد للتعاون الاقتصادي بغية زيادة النمو وكفالة الاستقرار. وقال أن هذا النهج يجب أن يتسم بالعدالة وبمشاركة البلدان النامية وإدماجها، بصورة كاملة، في الاقتصاد العالمي.

٥١ - واستطرد قائلا أن المجتمع الدولي عليه زيادة التنسيق بين المؤسسات الدولية من أجل تعزيز التعاون والتغلب على العقبات التي تواجه البلدان النامية، مثل صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية. وأضاف أن التجارة كانت دائما تمثل جسرا بين الثقافات المختلفة. ولذلك، فمن المهم أن تكون المفاوضات منصفة وأن تركز الاهتمام على توفير الفرص للبلدان النامية لتنمية تجارتها وصناعتها وزيادة قدرتها على التنافس، مع التقيد بمبادئ السوق الحرة. وأكد انه لا ينبغي أن تدمر التجارة الحرة اقتصادات البلدان النامية: فالتحدي أمام المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية يتمثل في التوصل إلى نهج متوازن يضع في الاعتبار الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة والتغييرات الاقتصادية العالمية. وأعرب عن ثقته في أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور أساسي في إقامة الحوار بين الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والتنمية.

٥٢ - **السيد روبرتسون** (نيوزيلندا): قال أن وفده يرى وجوب استغلال الفرص التي تقدمها العولمة وإدارة التحديات التي تطرحها من أجل ضمان منافعها لجميع البلدان. وبذلك، يجب اعتبار العولمة فرصة ذات أبعاد تاريخية وليس خطرا.

٥٣ - وذكر أن نيوزيلندا، وهي مجتمع جـُزري بعيد عن مراكز التجارة العالمية، قد استفادت من العولمة، لاسيما من خلال أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. ومع ذلك، فهي تدرك تماما أن هذه المنافع ليست بالضرورة موزعة بشكل منصف على الصعيد العالمي. وأن البلدان تحتاج إلى مساعدة من الأمم المتحدة ومن البلدان المانحة في الاضطلاع بإجراءات دولية منسقة للتصدي للقضايا التي تتجاوز السلطة الوطنية، ومنها، على سبيل المثال، الحاجة إلى قواعد دولية، والآثار الجانبية الضارة للجريمة عبر الوطنية، وذلك حتى تتمتع تلك البلدان بهذه المنافع إلى أقصى حد.

٥٤ - ولاحظ أن الجولة الجديدة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية ستوجد فرصا للنمو الاقتصادي، ولكن من المهم ضمان أن تتمتع البلدان النامية بمزايا الأسواق المفتوحة بدرجة أكبر. وأكد أن نيوزيلندا ملتزمة بالقضاء على المعونات الزراعية التي تخل بتخصيص الموارد وتقيـّد قدرة البلدان الفقيرة على القضاء على الفقر وتنشيط النمو. وأن الترتيبات التجارية الدولية يجب أن تراعي الظروف الخاصة للبلدان النامية، وخاصة أصغر الدول وأضعفها.

٥٥ - وفي الختام، قال ان على المجتمع الدولي أن يسعى إلى التعامل مع تحديات العولمة وفرصها بصورة جماعية، مع التسليم بأن لها إمكانية العودة بمنافع كبيرة، وإن كانت تتطلب كذلك أحكاما ملائمة لتجنب مواصلة

تهميش الفقراء وتشجيع إدماج البلدان النامية بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي. وأن هذا يجب أن يتم في بيئة تحقق فيها القواعد المقررة لإدارة الفرص والتحديات الإنصاف للجميع.

٥٦ - **السيد انشيل** (الارجنتين): قال أن العولمة قد أوجدت فئة جديدة من الأنشطة الاقتصادية، يمكن أن يطلق عليها عبارة "السلوك العالمي". وأن الشركات فرض عليها أن تغير هياكلها في محاولة للتكيف لتحديات عصر المعلومات، وعلى الحكومات أيضا أن تتساءل عما إذا كانت تكيفت للتغييرات الهيكلية الجارية في العلاقات الاقتصادية الدولية أو ظلت مرتبطة بالأنماط التقليدية للسلوك الاقتصادي المبتدع لسياق آخر.

٥٧ - ولاحظ أن العولمة قد أوجدت منافع كثيرة من حيث النمو والاستثمار، وفرضت أيضا مزيدا من الصرامة والنظام في سياسات التنمية المستدامة. وأن مدى استفادة أي بلد أو معاناته من العولمة، في الأجل الطويل، يعتمد على مدى التزامه بإعادة تشكيل هيكل ماليته العامة. وبيّن أن تحركات رأس المال لعبت دورا كبيرا في الأزمات المالية الأخيرة. وأن البلدان عليها أن تقيّم بأمانة مدى ملاءمة سياساتها الاقتصادية لمواجهة تحديات التغييرات السكانية والاقتصادية والتكنولوجية المفاجئة الناتجة عن العولمة. وقال أن عددا كبيرا من بلدان أمريكا اللاتينية تأثرت، بالفعل، بالأزمة الاقتصادية الآسيوية، وعانت من بعض الآثار السلبية، رغم جهودها الصادقة لتحقيق التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.

٥٨ - وأكد أن جميع الجهات الفاعلة المشاركة في العولمة عليها أن تتحمل مسؤولية وضع استراتيجيات لمنع وقوع الأزمات المالية في المستقبل مع العمل نحو تحقيق الأسواق المفتوحة وحرية تحول رأس المال. وأضاف أن القطاع الخاص يجب أن يشارك في منافع وتكاليف الأزمات المالية وفي الجهود للوقاية منها أيضا. وأعرب عن ترحيب وفده بمبادرة صندوق النقد الدولي بإنشاء "خطوط الائتمان المشروطة" لضمان الحصول على الائتمانات خارج الخطوط التقليدية والمساعدة على التخفيف من انتشار الآثار الضارة.

٥٩ - وأوضح أنه لا ينبغي أن تعتبر الآثار السلبية للعولمة خارجة عن التحكم بحكم طبيعتها. فمع التزام الدول والقطاع الخاص ومؤسسات الائتمان المتعددة الأطراف، يمكن إنشاء آليات احتياطية للتخفيف من انتشار الآثار الضارة أثناء الأزمات المالية ووضع إطار تنظيمي للمؤسسات المالية. وأكد أن هذه العملية، إلى جانب نشر المعايير النقدية والمالية الدولية المتفق عليها والتجارة الحرة، ستحد من التقلبات وعدم الاستقرار الاقتصادي الكبير في الأسواق العالمية.

٦٠ - **السيد لويس** (انتيغوا وباربودا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال أن الدول الجزرية الصغيرة النامية عليها أن تستجمع قواها ضد تجمع قوة العولمة التي تهدد بتغيير اقتصاداتها بصورة بالغة وتقويض جهودها الإنمائية بشكل حاد.

٦١ - وذكر ان هذه الدول، نظرا لصغرها وعزلتها، تعتمد على التجارة الدولية أكثر من أغلب البلدان. وهي مضطرة، بسبب محدودية كتلتها الأرضية ومواردها، إلى استيراد كل شيء، تقريبا. فاعتمادها على العالم الخارجي

يزيد من تكاليف المعيشة والأعمال التجارية، ويجعل التنافس مع المنتجين الزراعيين الأقل تكلفة في البلدان الأخرى أمراً بالغ الصعوبة، بالنسبة لها.

٦٢ - وأوضح أن العولمة تؤدي إلى الحد من سيادة الدولة، وأن أضعف الدول وأصغرها من أهم الخاسرين. وقال أنه يجب إيلاء الاعتبار لسرعة التحرير واتجاهه ومضمونه نظرا لاختلاف مستويات التنمية والحاجة إلى بناء القدرات الوطنية. فمما يبدو أن مبدأ التجارة الحرة ينطبق على العالم النامي وليس على البلدان الصناعية. إذ توضع وسائل للحماية من أجل المزارعين في الاقتصادات المسيطرة، ولكن عندما وفرت الدول الاستعمارية السابقة أفضليات لمستعمراتها السابقة، أقامت الشركات المتعددة الجنسيات التحديات من خلال منظمة التجارة العالمية واتضح أن التجارة الحرة لم يكن لها وجود حقيقي في العصور الحديثة.

٦٣ - ومضى يقول أنه حيث أن القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في الدفع إلى العولمة فقد وُجّه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزر إلى قطاع السياحة في المقام الأول. غير أن نجاح تلك الصناعة يعتمد على عدة عوامل متقلبة، منها سلامة الاقتصاد العالمي والجو الصحو، واستقرار الظروف الاجتماعية. ولا غرابة في أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تحذر من الاعتماد المفرط على قطاع بالغ التأثر بتدهور البيئة والصدمات الاقتصادية. فبينما يدرك أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكل اقتصاداتها لتجنب الاعتماد على قطاع وحيد أو سلعة وحيدة، فذلك يعتبر عملية طويلة الأجل.

٦٤ - وذكر أن المجتمع الدولي سلم، في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات جديدة من العولمة وأن قدرتها على التكيف محدودة. وتم الاتفاق أيضا على المنافع التي يحتمل أن تعود على البلدان الجزرية من تحرير التجارة ستكون مقيدة بشدة ما لم يدرك النظام الاقتصادي العالمي أوجه الضعف الفريدة المذكورة ويتخذ ما يلزم من ترتيبات. فالمطلوب هو ساحة متوازنة، تستطيع فيها الدول الجزرية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وختاما، أكد أن أفضل محفل لمناقشة قضايا العولمة هو الأمم المتحدة حيث يتاح الفرصة لأكبر عدد من البلدان للإعراب عن رأيها.

٦٥ - **السيد امبايو** (الكاميرون): قال إن التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الأفراد والاقتصادات عبر الحدود الوطنية تحتم قيام مؤسسة لها ولاية عالمية، مثل الأمم المتحدة، بتعزيز تفهم عملية العولمة والتأثير عليها. وأضاف أن هناك، مع ذلك، جوانب معينة من العولمة، منها التجارة والمال وتكنولوجيا المعلومات، لا تدخل مباشرة في نطاق المنظمة. وإن النظر في كيف تستطيع الأمم المتحدة النهوض بالإدارة العالمية دون التصرف كحكومة عالمية أمر حيوي. وأكد أنه يرحب بالأفكار الواردة في تقرير الأمين العام في هذا الصدد، وإن كان يود لو تجاوز التقرير هذه الأفكار وقدم مقترحات عملية المنحى.

٦٦ - ولاحظ أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي لم يفد سوى البلدان الغنية وعديمي الضمير من الأفراد الذين سارعوا باستغلال مزايا الاتصالات الأسرع وحرية حركة رأس المال. فبينما تحدث كثير من الشركاء المتقدمي النمو عن مزايا السوق الحرة، لم يقم أحد بما يكفي لزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

والواقع أن بعض البلدان المتقدمة النمو احتفظت بالتدابير الحمائية في الوقت الذي دعا فيه البعض إلى رفع الضوابط التنظيمية.

٦٧ - واستطرد قائلا أنه في حين يعترف الجميع بأن التكنولوجيا أداة حيوية لتمكين البلدان النامية من جني فوائد العولمة، نجد أن أغلب الترتيبات الدولية في ذلك القطاع قد وضعت التكنولوجيا المتقدمة بعيدا عن متناول البلدان الفقيرة. وتساءل عما هي الإجراءات المحددة التي تُتخذ لمعالجة عدم التوازن الصارخ في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وقال أن وفده يسلم بأهمية التكنولوجيا، وإن كان يرى أن البلدان المتقدمة النمو أمامها قضايا أشد إلحاحا عليها أن تتصدى لها، مثل الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية التي يعتبر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات بدونها نوعا من الترف، بل حلما بعيدا.

٦٨ - وأكد أن الأولوية تتمثل في قيام الأمم المتحدة بتعزيز اتساق السياسات والشراكات اللازمة للتعامل مع القضايا الصارخة مثل القضاء على الفقر وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون. وقال أن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدور معياري قوي في هذا الصدد دون التعدي على مجالات اختصاص المؤسسات الأخرى التي لديها مزايا مقارنة والعاملة في مجال التجارة والمال. فالإرادة السياسية لتعزيز دور الأمم المتحدة يجب أن تبدأ على الصعيد الوطني، مع تعزيز تنسيق السياسات بين وزارات المالية والتجارة والصناعة والشؤون الخارجية. واختتم بقوله أن الأمم المتحدة عليها أن تمد يد الشراكة للمجتمع المدني في العالم المتقدم النمو من أجل توليد الإرادة السياسية اللازمة لتمكينها من القيام بدورها في تلك البلدان وتحقيق غايات التنمية في عصر العولمة الراهن.

٦٩ - **السيد ستيفشيفسكي** (جمهورة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال أنه يجب إعطاء الأمم المتحدة دور مركزي في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وتوفير التوجيه فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. وأضاف أنه من أجل كفالة تمتع جميع البلدان، الفقيرة والغنية، بمنافع العولمة، يلزم أساسا إتخاذ وتعزيز نهج متعدد الأطراف بإعادة تشكيل الهيكل الحالي للمؤسسات الدولية القائمة وآلياتها التنظيمية. وأنه يلزم أيضا تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي كوسيلة لزيادة القدرات الوطنية لإدارة العولمة.

٧٠ - ولاحظ أن بلده، وهو بلد غير ساحلي يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية قد عانى من آثار ضارة في السنوات الأخيرة، نتيجة للجزاءات الدولية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأزمة في كوسوفو التي أدت إلى تدفق اللاجئين. وقال أن وفده يرحب باتفاق الاستقرار للاتحاد الأوروبي بشأن جنوب شرق أوروبا كجهد محدد من جانب المجتمع الدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في منطقة البلقان. وذكر أن من المهم أن يلتزم المجتمع الدولي بوعوده ويوفر المساعدة المالية لإنعاش منطقة البلقان.

٧١ - وأكد ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لوضع نهج فعال لإدارة العولمة. وقال انه يلزم أساسا أن تعمق الأمم المتحدة حوارها مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وكذلك مع القطاع الخاص وهياكل المجتمع المدني، حتى يتم تحقيق شراكة حقيقية في إدارة العملية. وقال أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم

المتحدة من أجل التنمية، على الصعيد القطري، يجب أن تركز الاهتمام بدرجة أكبر على تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الآثار السلبية للعولمة. كما ينبغي الاهتمام بصورة خاصة بالتكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.

٧٢ - **السيد ماتوزويسكي** (بولندا): قال أن التجربة تبين أن المنافع الطويلة الأجل للأسواق الحرة والعولمة تزيد عن التكاليف الأقصر أجلا. وفي حين ينبغي بذل كل جهد ممكن للمحافظة على الاتجاه المفيد عموما نحو اقتصاد السوق الحرة والتحرير، من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تنظيم وإشراف أفضل للنظام المالي الدولي، على أساس مجموعات مشتركة من القواعد والمعايير. فالعولمة التي تصحبها ضغوط اقتصادية وتوترات اجتماعية، أحيانا كثيرة، قد يكون لها أيضا تأثير سلبي محتمل على قطاعات معينة من الاقتصادات الوطنية. ولاحظ أنه يجب وضع شبكات الآمان الاجتماعي في نفس وقت النظر في تدابير إنعاش النمو العالمي. وأكد أن الأمم المتحدة تعتبر محفلا مثاليا لمعالجة هذه القضايا، نظرا لعضويتها العالمية.

٧٣ - ومضى يقول أنه يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير للتصدي للتحديات العالمية، منها التعاون والشراكة على الصعيد الدولي لإصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، والأخذ بسياسات محلية مسؤولة، والإدارة الجيدة للشركات ووجود قطاعات مالية تتسم بالكفاءة والوضوح.

٧٤ - وذكر أن وفده يرحب بالتقدم المتصل الجاري في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويشارك في الرأي القائل بأن المجتمع الدولي عليه أن يستمر في سعيه إلى التوصل إلى طرق لضمان عدم إبطال عبء خدمة الديون لمنافع الإصلاح وضمان وصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى الأسواق المالية. وقال أن على الدائنين أن يتبعوا مثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس في توفير تخفيف مؤقت لعبء الديون لدعم الإصلاحات في البلدان النامية. فبينما تكافئ العولمة الذين يتبعون سياسات اقتصادية تتسم بالمسؤولية، فهي تنطوي على أخطار بالنسبة للبلدان التي تتجاهل الاحتياجات الأساسية لنظام الاقتصاد الكبير. فإلى جانب الأساسيات السليمة للاقتصاد الكبير، يُعتبر وجود نظام مالي ومصرفي محلي قوي، به آليات ملائمة للإشراف والتنظيم ويتسم بالشفافية والإدارة الجيدة ذا أهمية بالغة للحماية من الضعف أمام التحولات في أفكار السوق والآثار الضارة لأوجه الضعف في سياسات البلدان الأخرى.

٧٥ - وأكد أن التجارة من القضايا الأخرى الحاسمة والأساسية في سياق العولمة. فأغلب الأدلة المتاحة، تؤيد، في الواقع، الرأي القائل بأن التجارة الحرة تعزز النمو. بيد أنه يلزم معالجة مجموعة القضايا، في هذا الصدد، بشكل منهجي واسع النطاق.

٧٦ - **السيد نيماك** (كرواتيا): قال أنه يبدو أن العولمة شيء لا بد منه. غير أن أي حساب لتكاليفها ومنافعها يجب أن يلزم الحذر. إذ يجب أن يحظى الهدف المتمثل في الحد من الفقر وعكس الاتجاه إلى تهميش أفقر العناصر باهتمام أكبر مما تحظى به الجهود التي يبذلها الأغنياء لزيادة ثروتهم بمعدل أسرع.

٧٧ - وتابع حديثه قائلاً أن المسألة التي يتعين التصدي لها هي مدى إمكان إدارة العولمة، من عدمه. فالأمم المتحدة هي الوحيدة بين المؤسسات المتعددة الأطراف التي لديها القدرة المؤسسية للاضطلاع بهذه المخاطرة. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن العولمة يدفعها السوق وتدفعها المعلومات. غير أن ما قيل عن تأثيرها على الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة أقل كثيرا. فالصلة الوثيقة بين الجوانب الاجتماعية للتنمية والعناصر غير المالية مثل التجارة والبيئة، جديرة باهتمام أكبر في المناقشة.

٧٨ - وأوضح أن العولمة ساهمت في اختيار الأولويات السياسية لبلدان عديدة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بجعل الانضمام إلى مختلف المنظمات المتعددة الأطراف التي تتناول قضايا الاقتصاد والتجارة والأمن والسياسة، أولوية عالية. وعلى ذلك، فإن النجاح يُقاس بالنسبة لقرب انضمام بلد محدد إلى أي منظمة. وهذا المقياس لا يتفق بالضرورة مع التقدم الاقتصادي للجميع. فالبطالة تظل عاملا يشغل كثيرا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٧٩ - ولاحظ أنه يجب أيضا النظر في مسألة العولمة في سياق إصلاح الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والمالية والإنمائية. وقال إن هذه الإصلاحات يجب أن تشمل حوارا سياسيا بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأضاف أن الأمم المتحدة يجب أن تكون في طليعة تعزيز الاتساق في السياسات بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، نظرا لما تتمتع به من مزايا مقارنة وطابع عالمي. واختتم حديثه بقوله أن اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتناول المسائل الاجتماعية والبيئية يجب أيضا أن تشارك بنشاط في تعزيز اتساق السياسات.

٨٠ - **السيد الحديد** (الأردن): قال أنه في حين لا يوجد تعريف متفق عليه للعولمة، فإنها تؤثر على جميع جوانب الحياة. وأضاف أن العولمة أفادت البلدان المتقدمة النمو بدرجة كبيرة. بينما حرمت البلدان النامية من منافعها ووقفت عاجزة في مواجهة جوانبها السلبية. وذكر أن النقص الحالي في الهياكل الأساسية للاقتصادات المحلية والعالمية وعدم استقرار أسواق رأس المال، وانخفاض أسعار المواد الخام، وأعباء الديون، ونقص الاستثمارات وعدم التحكم في اسعار العملات والمقاومة الاجتماعية من العقبات التي تواجهها البلدان النامية، التي يجب أن تتخذ تدابير فعالة حتى تجني المنافع العائدة من العولمة وتواجه التحديات التي تطرحها. وأكد أنه يلزم إصلاح الهياكل الاقتصادية المحلية فورا، مهما انطوى ذلك على معاناة، كما يلزم تحرير الاقتصادات، ذلك أن التجربة أثبتت أن أكثر الاقتصادات تحررا تحقق أكبر الأرباح.

٨١ - واستدرك قائلاً أنه يجب، مع ذلك، التمييز بين السوق الحقيقية والسوق المالية. إذ أن التحرر الاقتصادي يعد أساسيا للسوق الحقيقية بينما ينبغي فتح الأسواق المالية بحرص وبالتدريج، بدعم من نظام مصرفي ونقدي قوي وآليات فعالة للرقابة تتسم بالشفافية والمسؤولية. وأكد أن البلدان النامية يمكنها أن تتعلم من تجارب البلدان التي استفادت من العولمة وعليها أيضا أن تقيم الشبكات الاجتماعية لحماية الذين تأثروا بشكل ضار.

٨٢ - وأوضح أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية مساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات العولمة. وأن هذه المساعدة يجب أن تشمل توفير قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي حددتها الأمم المتحدة، وتخفيف عبء الديون، وفتح الأسواق أمام المنتجات، وخاصة المنتجات الزراعية من البلدان النامية، وتحسين سبل الوصول إلى القروض بشروط تساهلية ونقل التكنولوجيا. ويجب كذلك التوصل إلى آلية للتصدي للأزمات المتسببة من عدم الاستقرار المالي العالمي وآثار العولمة. وأكد أن الأمم المتحدة بوصفها أكثر المؤسسات اتساما بالديمقراطية في العالم، عليها القيام بدور هام في تمثيل بلدان العالم في المعاملات مع المؤسسات الدولية المسؤولة عن حل المشاكل الاقتصادية العالمية، وفي تخفيف الآثار السلبية للعولمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥